كما اذا كان في وجهه جراحه وفي يديه وفي رجليه فعمه راسه
فانه يجب عليه اربع تيممات فاذا اراد فرضا اخر تيمم تيمما واحدا
لان وجوب التعدد لاجل اعاة الترتيب والترتيب الان ساقط
فاحفظ هذا فانه مما يخالف فيه كثير من الفقهاء فانه يتيمم لها ولبقية غسل
ما بعدها وهذا مرتبط بقولهم قبلا يحتاج الى اعادة غسل ما بعد
عليله واذا امتنع وجوب اعادة صرح في جواز استعمال الوضوء به
وان حصل به ضرر وليس كذلك هذا مع جواز المفهوم من
لفظ وجوب قولهم الاتي وجب التيمم وعبارة المنهج واذا امتنع
استعمال الماء لمحرم فلو اسقط لفقد الوجوب امكن او لا كما
قاله قبل ارا نظر هل يحرم الاستعمال عند خوف بطئ القراءة
الرمي والقياس امره كما هو صريح قولهم حيث قالوا ويصح
ان يريد به تحريمه عند غلبة حصول المحذور بالطريق الشامل
لطئ الاداء وجب التيمم عبر في قول المنهج وجب بتيمم وعبارة
متن المنهاج كالشرح فالامر في متن وعرف التيمم بالالف واللام
اشارة للمردد عمل من ذهب الى انه يغير اتراب في المحل ان
كان اي موضع العلة في حديث عمرو بن العاص عبارة مر
لما روي عنه انه قال احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات
السلاسل فاشفقت اي خفت ان اغتسل فاهلك فتيممت
وصليت باصحابي الصبح فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا عمرو صليت باصحابك وانت جنب فاخبرته بالذي منعني
من الاغتسال وقلت اني سمعت الله يقول ولا تقتلوا انفسكم
ان الله كان بكم رحيما فضحك صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا
اهـ قال مجيء قوله صلى الله عليه وسلم لعمرو صليت صريح في
تقريره

تقريره على اطلاقه فان قيل يلزم الاعادة اشكل بان من
يلزمه الاعادة لا تصح امامته ويعدم لزومها اشكل بان
التيمم للبرد تلزمه الاعادة ويجاب بانه انما فيه خفة
صلاته وانما صحت صلاتهم خلف فرض واقعة حال يحتمل
انهم لم يعلموا بوجوب الاعادة حال الاقتداء فجاز اقتداؤهم
لذلك وتح قال الاسكال اصلا ولم يامره النبي صلى الله عليه
وسلم باعادة الصلاة لانه يعلم ان ابن العاص يوقف لحكم
او انه اخر الامر الى وجود الماء لان تاخير البيان
لوقت الحاجة جائز وتوضا وصوته للصلاة وكان
جنبا وتيمم للبرد وصلى اماما قال البرماوي اي اشار الى ان
هذا الحديث لا يستدل به على ما ذكر الا بالمعنى الذي ذكره
البرماوي وهو ان هناك تيمما ايضا والاظهر تحديث انه لا يتيمم
ههنا اصلا فكيف يستدل به اهـ وهذا تيمم للبرد اي والبرد
كالمرض والجرح المتقدمين ويتلطف بالبناء للفاعل
او المفعول اي يترفق وتقدم قول الاتي ويتحامل والمراد
انه يتلطف وجوبا ان ادى ترك التلطف الى دخول الماء
الى بجراحته وفداخه الطبيب بضرر الماء الذي وصل اليها كما
ذكره عن فان تقدر على غسله واعكنه من الماء لزمه
افاضته وجب بخلاف ما اذا لم يمكنه الا مسحه بالماء فلا يجب
لان المسح لا يقوم مقام الغسل وقولي وجب اي لقول
الشافعي رضي الله عنه اصبه ما لا افاضه ولا يكفي
مسحه بالماء وما خالف الشافعي قال مسحه بالماء هو خطا
وحرف في عبارة الامام السابقة وفارق الانتضاء بمسح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)